



**FSJES TANGER**  
كلية العلوم القانونية والاقتصادية  
والاجتماعية - طنجة



**مادة : التّظيم القضائي المعق**

**صفحة**

**الرائد في الحق و القانون**



**الفوج السادس**

# **عرض في موضوع:** **الادارة القضائية وتحديات التحول** **الرقمي**

**تحت إشراف الدكتورة: هناد العيودي**  
**من اجاز الطالبة : فاطمة الزهراء بنعمار**

**صفحة**

**الرائد في الحق و القانون**

**البعثة الجامعية 2019.2020**

## مقدمة :

إن إصلاح منظومة العدالة دعامة أساسية لتوطيد الشفافية والمصداقية داخل المؤسسات وبناء الديمقراطية الحققة، هذا الإصلاح يجب أن يركز في العديد من المقضيات على حكمة قضائية وإدارية ناجعة، حتى تكون العدالة في خدمة المتقاضين وفي مستوى لتظاراتهم وتجسد الإدارة مظهرا أساسيا لنشاط الدولة الرامي إلى تلبية الحاجيات المختلفة للأفراد في شتى المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار من الجودة والفعالية .

وكذا أصبح يشكل تطوير الإدارة عنصرا أساسيا ضمن عناصر الحكامة، إذ يتطور وتنامي حاجيات الأفراد وتعقد الخدمات التي تتولاها الإدارة، أضحي من اللازم الارتقاء بأدائها وتطوير مقومات تسييرها والاتصياح لمتطلبات التحديث والتجديد حتى تستجيب بفعالية لمختلف الحاجيات في مختلف المجالات الضرورية.

وتعد الإدارة مجموعة من المهام والبلديات والإجراءات المتعلقة بحسن استغلال الموارد المادية والبشرية بشكل فعال من أجل تحقيق أهداف معينة، وينقضي الهدف الأول مواكبة الإدارة لحاجيات المجتمع المستفيد من خدماتها فهذا الهدف هو المحرك الأساسي لتطوير مبادئ التنظيم الإداري وتعميق الاهتمام بالعنصر البشري والعلاقات الإنسانية كما أنه هو الدافع إلى ظهور عدة مفاهيم إدارية جديدة كالقيانة الإدارية، واللامركزي الإداري<sup>2</sup> ، والإدارة الاستراتيجية، والإدارة الالكترونية، وإلى غير ذلك من المفاهيم الجديدة في ميدان الإدارة والتسيير.

<sup>1</sup> الإدارة هي جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة حيث يقصد "بجميع العمليات والتنظيم والتنسيق والرقابة والتنظيم حيث يمكن تطبيقه في جميع الميادين منها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والمالية وغيرها الطوعية شثمان مصادره مبادئ علم الإدارة العامة، الطبعة الثالثة، 1965 بيروت، دار الفكر العربي، ص: 22

<sup>2</sup> تجدر الإشارة أن الحكومة قد صاغت على مرسوم بمثابة ميثاق وطني للامركز الإداري، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 ديسمبر 2018 تحت عدد 6738 والذي دخل حيز التنفيذ منذ نشره بالجريدة. وبلا حظ من خلال هذا الميثاق أنه استثنى بعض القطاعات في مئته 46 من لائحة الوزارات المكلفة بالعمل والأوقاف والشؤون الإسلامية وإدارة الشغل الوطني والإدارات المكلفة بالأمن الداخلي والقطاعات الوزارية التي لا تتوفر على مصالح لا مركزية وأهل تلكه بقصور الوزارات المكلفة بالعمل. يتماشى مع قرار المجلس الدستوري الذي اعتبر الإدارة القضائية تميز عن باقي الإدارات العمومية.

ولما كانت الإدارة القضائية مرتبطة بالأمور التسييرية والتنظيمية، وكان مرفق العدالة شاملا للجهاز القضائي بكافة مشمولاته، أصبح لزاما مواكبة التسيير والتنظيم للمحل المتمثل في مكونات العدالة. كما انه لا يمكن الحديث عن قضاء ناجع وشفاف في منأى عن نسق إداري محكم وقمالي يُبعد كل أشكال الممارسات غير المشروعة التي تضرب في صلب أخلاقيات ومبادئ المرفق القضائي. وفيما يخص مصطلح الإدارة القضائية فإننا لا نجد له مكانة على مستوى الدساتير، باعتباره مفهوم جديد جاء به ميثاق منظومة العدالة للإصلاح الشامل والعميق.

الا ان الخطاب الملكية لصاحب الجلالة نصره الله والرسائل الملكية السامية قد شكلت في العديد من المناسبات الوطنية تحفيزا للمشرع للنهوض بالإدارة بصفة عامة والإدارة القضائية بصفة خاصة. ونذكر من بين هذه الخطب والرسائل:

**خطاب الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 30 يوليو**

**2000 " إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والانتكباب عليه لعقلنته.**

فكما أن لكل زمن رجاله ونساءه، فإنه كذلك لكل زمن مؤسساته. والعقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت وظائفها وأن وقت تجديدها واستبدالها بأخرى يستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة".

بالإضافة الى ميثاق إصلاح منظومة العدالة والذي جاء بمجموعة من التوصيات والأهداف الكبرى والتي من شأنها الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وتحديث الإدارة القضائية من خلال التخصيص ضمن ترصياته على إرساء مقومات المحكمة الرقمية التي تعد هدفا من أهداف تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامها.

**فضلا عن البرنامج الحكومي حول الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2017 -**

**2021، والتي تتضمن التوجهات العامة التي من شأنها أن تكف عن المسار الإصلاحي نحو إحداث تحولات هيكلية، على الصعيد التنظيمي والتدبري، آر على الصعيد التخليقي والرقمي.**

وفي إطار التحول الرقمي<sup>3</sup>، كمفهوم جديد، والذي أصبح من عناوين الإصلاح والتغيير، بالنسبة لكافة المرافق العمومية والهيئات التي تسعى إلى تطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمرتفق

<sup>3</sup> يعرف التحول الرقمي على أنه مرحلة حرجية في إعادة هيكلة وتنظيم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تأثير تكنولوجيا المعلومات.



والمستفيد من الخدمة،<sup>4</sup> فالإدارة القضائية بالمغرب لم تكن بمعناى عن هذه التطورات واستيعابها والتفاعل معها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من منظومة العمل الحديث الذي يتطلب مواكبة التحول الرقمي والتفاعل معه، وكذا مكون أساسي في خطاب إصلاح منظومة العدالة. وتضمنت مختلف برامج القطاع الحكومي المكلف بالعدل، الإحالة إلى مشاريع تأهيل القطاع وعصرنته باستغلال الحوسبة والمكننة، ووضع خطط وسياسات لمواكبة الثورة الرقمية<sup>5</sup>، باعتبار التحول الرقمي دعامة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتبسيط الإجراءات والتخفيف من الشكليات والأجال. وتكريس ثقة المرتفق في مرفق القضاء.

إلا أنه بالرغم من كل الإصلاحات والانجازات التي قامت بها الوزارة المكلفة بالعدالة لازالت لم ترقى إلى تطلعات المتقاضيين ومساعدتي العدالة في ما يتعلق بالتحول الرقمي ضمن الإدارة القضائية.

### • أهمية الموضوع :

تتجلى أهمية الموضوع من خلال مستويين، على المستوى النظري من خلال اهتمام الباحثين في المجال القانوني بإصلاح مرفق القضاء بصفة عامة كونه حامي الحقوق والحريات وتحديث الإدارة القضائية والرفع من نجاعتها في إطار التحولات الرقمية الحديثة بصفة خاصة، أما على المستوى العملي فتتجلى أهمية دراسة الموضوع في الكشف عن التحديات التي تواجهها الإدارة القضائية.

### • إشكالية البحث:

في إطار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أحدثت تغييرات مهمة في أسلوب الحياة وظهور أشكال جديدة للاتصال والعامل في شتى المجالات، ومن بينها المجال القانوني الذي بدوره تأثر بهاته التحولات الرقمية. فظهرت عدة مفاهيم جديدة لم تكن مألوفة سابقا من قبيل المحكمة الإلكترونية، الحكمة الرقمية، التقاضي عن بعد... وهذا ما يثير إشكالية جوهرية في يتعلق بالإدارة

في حين عرفت على التوالي ال صمم في عرشه المكون بالتحول الرقمي كمن ركز استراتيجي قيادة التحول الاقتصادي، بأنه إشار يعود تشكيل الطريقة التي يحش بها الناس ويمشون ويفكرون ويتفاعلون ويتواصلون اعتمادا على التقنيات المتاحة مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعانة صياغة التجارب المبنية.

التحول من الرقعة إلى الرقعة: <https://www.milo.org/images/2018/dlcr.pdf>

في حين عرف عددا من مساهمات في التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتغيير خرافات جديدة من العادات وخرص تزيد من قيمة منتجاتها كإثبات الحاسبات وتقنية المحرمات جاسعة تلك، عدد العزير.

<sup>4</sup> ويجدر الإشارة إلى أنه التحول الرقمي كمفهوم لا يمتد فقط لتطبيق التكنولوجيا داخل المرفق بل هو برنامج شامل يمس المرفق وبمن طريقة وأسلوب عمله داخليا وأيضا كيفية تقديم خدماته للمواطنين وجعلها تتم بشكل سهل وأسرع.

<sup>5</sup> الرجوع إلى برنامج وزارة العدل المقدمة للمؤسسة التشريعية بمناسبة مناقشة ميزانيتها الفرعية المندوبة، منذ مطلع الألفية، والمجال لا تسع هذا العرض بالتفصيل.

القضائية الا وهو : ما مدى نجاعة التحول الرقمي في مواجهة التحديات التي تواجهها الادارة القضائية بالمغرب؟

المبحث لأول : الاطار المفاهيمي والتنظيمي للادارة القضائية  
سنحاول في هذا المبحث التطرق للإدارة القضائية ، وذلك من خلال تقسيمه لمطليين نخصص الأول للإطار المفاهيمي ، وتنتظر في الثاني الى الاطار التنظيمي الإدارة القضائية بالمغرب .

### المطلب الاول : الاطار المفاهيمي للإدارة القضائية

سننتظر في هذا المطلب الى مفهوم الإدارة القضائية في الفقرة الاولى ثم التطرق لأهدافها في فقرة ثانية .

#### **الفقرة الاولى : مفهوم الإدارة القضائية**

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع لدرجة بات معها من المشروع الحديث عن "إدارة القضاء" وعن " الإدارة القضائية".

فعلى المستوى العضوي، يقصد بإدارة القضاء مجموع المؤسسات الموكول إليها أمر إصدار العدالة، فالمفهوم تطور ليشمل ليس فقط المؤسسات الموكول إليها أمر إصدار العدالة (المحاكم)، وإنما تعداها ليشمل كذلك تلك التي تدخل في تدبير العدالة (وزارات العدل والمجالس العليا للسلطة القضائية). وعلى المستوى الوظيفي، يقصد بإدارة القضاء مجموع الوسائل البشرية، والمادية التي تؤطر سير العدالة.

ويسعف حاصل هذين اليعدين \_العضوي والوظيفي\_ في تحديد المقصود بـ 'إدارة القضاء' من خلال مجموع الآليات الضرورية لتنظيم هيكلة وسير المهمة الموكولة إلى العدالة.

وفي المقابل، يرى البعض "الإدارة القضائية" مجموع إجراءات التسيير الإداري التي يتخذها القضاء، والتي لا تكون قابلة للظن سواء تعلقت بتسيير العمل داخل المحكمة، كما هو الحال حين يحدد رئيس المحكمة، بعد استشارة الجمعية العمومية، تشكيلة الجلسات والأيام التي ستعقد فيها، أو تعلقت بتدبير القضايا المروضة، كما هو الحال حين يقرر رئيس الجلسة تأخير القضية ويحدد تاريخاً معيناً للنظر فيها. فمثل هذه القرارات تدرج في خاتمة إجراءات الإدارة القضائية.

والحاصل مما تقدم، أن "الإدارة القضائية" هي بمثابة وعاء يلتقي داخله الإداري والقضائي في عمل مؤسسة القضاء<sup>6</sup>

**الفقرة الثانية : أهداف الإدارة القضائية**

في إطار الإدارة القضائية هناك مجموعة من الأهداف التي تتوخى تحقيقها والتي جاء بها ميثاق إصلاح منظومة العدالة، المتمثلة في خمسة أهداف :

الهدف الفرعي الاول : إقامة إدارة قضائية احترافية ومؤهلة من خلال :

- مراجعة اختصاصات وزارة العدل في ضوء أحكام الدستور بشأن استقلال السلطة القضائية،
- تحديد اختصاصات المقننية العامة لوزارة العدل ، في مهام التقييم والتفتيش والتحري في كل ما يتعلق بسير المصالح الادارية والمالية للوزارة ومصالحها اللامركزة ومصالح كتابة الضبط ،
- تحديث الاطار القانوني لهيئة كتابة الضبط ، وإعادة تنظيمها وهيكلتها، من خلال اعتماد مبدأ إلزامية التكوين الأساسي للموظفين الجدد الملتحقين بهيئة كتابة الضبط، فضلا عن اعتماد معايير موضوعية في إسناد المسؤوليات الإدارية لموظفي هيئة كتابة الضبط في إطار الشفافية وتكافؤ الفرص<sup>7</sup>.

وفي هذا الإطار تم تعيين النصوص لتتلاءم مع أحكام الدستور وميثاق إصلاح منظومة العدالة وتطعيمها بمختلف المجهودات المعرفية والاجتهادات القضائية والممارسات القضائية للمحاكم.<sup>8</sup>

- أحداث مسير إداري بالمحكمة ، يقوم بمهام التفسير تحت إشراف

### المسؤولين القضائيين بها :

- تطوير أساليب الإدارة القضائية.

**الهدف الفرعى الثالث: إرساء مقومات المحكمة الرقمية من خلال :**

<sup>٩</sup> رشيد ميثوق : الإدارة القضائية ومبدأ استقلال القضاء في المغرب منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة نظر الموقع :  
<https://www.google.com/amp/s/mahkamaty.com/blog/2015/03/20/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%25BA%25D8%25A8-%25D9%2588%25D9%2585%25D8%25A8%25D8%25AF%25D8%25A3-%25D8%25A7%25D8%2583%25D8%25AA%25D9%2582%25D9%2584%25D8%25A7%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2582%25D8%2586%25D8%25A7/amp>  
 أ مثاق إصلاح منظومة العدالة، يناير 2013، ص: 89-90.  
 أ تقرير وزارة العدل سنة 2015، ص: 93.



- وضع المخطط المديرى لإرساء مقومات المحكمة الرقمية، بما يضمن تقوية البنية التحتية التكنولوجية للإدارة القضائية ، وتوفير الأنظمة المعلوماتية والبرامج المتعلقة بإدارة القضايا والمساطر ، مع تأهيل الموارد البشرية وتحديد آجال التنفيذ ؛
- تعديل المقصديات القانونية ، لاسيما الاجرائية منها بما يمكن من استعمال التكنولوجيا الحديثة في تمريف القضايا امام المحاكم ، ونزع التجسيد المادي عن الاجراءات والمساطر القضائية ؛
- اعتماد التوقيع الالكتروني على صعيد التعامل بين مختلف مكونات الإدارة القضائية
- اعتماد الاداء الالكتروني لاستيفاء الرسوم والمصاريف القضائية والغرامات .

#### الهدف الفرعى الرابع : تحديث خدمات الإدارة القضائية وافتتاحها على المواطن من خلال :

- إحداث بوابة الإدارة القضائية ، وتقوية المواقع الالكترونية للمحاكم ، وتوجيه خدماتها المجانية المنتظمة للمواطنين والمواطنات ؛
- تمكين المتقاضين من تتبع مسار اجراءات قضاياهم عن بعد ، مجانا ، في احترام تام للمعطيات الشخصية للأفراد ؛
- تمكين المتقاضين من الاطلاع على ملل تنفيذ الاحكام المتعلقة بهم عن طريق الانترنت ، دعما للشفافية ؛
- توفير الاعلام القانوني والقضائي للمواطنين والمواطنات ، وتسهيل ولوجهم مجانا الى المعلومة القانونية والقضائية ؛
- تسهيل خلق مقارلات على الخط ، بالتعاون مع القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ، وتعميم تحديث مصالح ادارة السجل التجارى بالمحاكم ، واحلال الشباك الافتراضى الموحد في تسجيل المقارلات بالسجل التجارى ؛
- تحديث خدمات السجل العنلى وتقديمها عن بعد لفائدة المواطنين والمواطنات.

#### الهدف الفرعى الخامس : الرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم من خلال :

- وضع مخطط مديري لإرساء بنية تحتية ملائمة للمحاكم واقسام قضاء الاسرة ومراكز القضاة المقيمين ، وفق معايير الجودة والملاءمة الوظيفية ، قصد ضمان حسن ظروف العمل والاستقبال بالمحاكم ؛
- الإسراع بتنفيذ أوراش بناء وتوسعة وتهيئة مقار المحاكم غير الملائمة لاسيما مقارات أقسام قضاء الاسرة ومراكز القضاة المقيمين ؛
- الارتقاء بمستوى مرافق المحاكم وتجهيزها .

مما سبق يتضح أن الرفق من أداء المحاكم وتطوير خدماتها القضائية رهين باحترام مفهوم المحكمة النموذجية هذا الأخير الذي يقتضي احترام المعايير التالية:

- ☒ تسهيلولوج إلى القانون والعدالة
- ☒ سرعة البت في القضايا وجودة الخدمات القضائية و شفافية الإجراءات والمصاطر
- ☒ الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا<sup>9</sup>

### المطلب الثاني : الاطار التنظيمي للإدارة القضائية

بعدما أن تطرقنا لمفهوم الإدارة القضائية والأهداف المتوخاة منها سنطرق في هذا المطلب الى الاطار المنظم لها من خلال قانونين وهما القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية في الفقرة الاولى ثم القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الاساسي للقضاة، أما الفقرة الثانية فسنطرق فيها الى تحديث الإدارة القضائية من خلال الإصلاحات التشريعية المرتقبة .

### الفقرة الاولى : الإدارة القضائية من خلال القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية و النظام الأساسي للقضاة

#### أولاً: الإدارة القضائية من خلال القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية .

تنص المادة 54 من القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية على انه "تحدث لهيئة مشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والوزارة المكلفة بالعدل تتولى التنسيق في مجال الإدارة القضائية، تعمل تحت إشراف كل من الرئيس المنتخب للمجلس والوزير المكلف بالعدل، كل فيما يخصه، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية".

وحسب قرار المحكمة الدستورية رقم 991.16<sup>10</sup> ينص على أن الإدارة القضائية وإن كانت إدارة صومية بموجب الفصل 89 من الدستور تعمل تحت تصرف الحكومة فإن الإدارة القضائية تتميز عن باقي الإدارات العمومية بمساهمتها المباشرة في تدبير الشؤون القضائية المندرجة بطبيعتها في مهام السلطة القضائية. وإن مبدأ استقلال السلطة القضائية عن السلطين التشريعية و التنفيذية المقررة في الفصل 107 من الدستور لا يمكن اختزاله في المجلس الأعلى للسلطة القضائية و اختصاصاته المحددة في الفصل 133<sup>11</sup> من الدستور وأن صلاحيات المسزول القضائي تتمثل في

<sup>9</sup> وزارة العدل والحريات، مشروع المحكمة النموذجية ص 3.

<sup>10</sup> سلك عدد: 1473/16 قرار رقم: 993/16 المحكمة الدستورية

<sup>11</sup> الفصل 133 من الدستور: "يسهر المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطبيق الضمانات المنشوخة للقضاة ولا سيما فيما يخص استقلالهم وتعيينهم وترقيتهم ونقاعدهم وتبنيهم. يضع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بمبادرة منه تقارير حول وضعية القضاة ومنظومة العدالة، ويصدر الترسيمات الملزمة بتبنيها. يصر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بطلب من الملك أو الحكومة لوزير العدل، آراء مفصلة حول كل مسألة تتعلق بالعدالة مع مراعاة مبدأ فصل السلطات



الإشراف على المصالح الإدارية للمحاكم، وأن النظام الدستوري لا يقوم فقط على مبدأ فصل السلطات بل كذلك على تعاونهما.<sup>52</sup>

كما أن القانون التنظيمي أعطى للمجلس من خلال المادة 108، إصدار تقارير وتوجيهات الهدف منها دعم حقوق المتقاضين، والرفع من النجاعة القضائية وتأهيل الموارد البشرية.

وتم تفعيل الهيئة المشتركة للإدارة القضائية المنصوص عليها في المادة 54 من القانون 100.16 كما سلف الذكر بمقتضى قرار مشترك بين الرئيس المنتخب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والسيد وزير العدل محدد هذا القرار المشترك تأليف واختصاصات هذه الهيئة، وقد عهد إلى هذه الهيئة المشتركة، على الخصوص، دراسة برامج لجامعة أداء المحاكم، وتحديد أهداف كل منها، ومؤشرات قياسها، وكذا دراسة الحاجيات الضرورية لعمل المحاكم، بالإضافة إلى الإطلاع على مختلف البيانات والمعطيات والإحصائيات الصادرة عن مختلف محاكم المملكة، والوقوف على مؤشرات الأداء وتحليلها، وتحديد مكان الضعف والخلل، واقتراح الحلول الناجمة لها، وتلقي الملاحظات والاقتراحات من المسؤولين القضائيين والإداريين حول سير الإدارة القضائية بشكل عام أو حول مسألة محددة، ليم دراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، كل في مجال اختصاصه، والتنسيق في مجال تكوين القضاة في موضوع الإدارة القضائية، إلى جانب دراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية والمناشير التي تتعلق بالإدارة القضائية، وتقديم التوصيات والمقترحات بشأنها، والتنسيق في مجال مراقبة المهن القضائية.

### **ثانيا : الإدارة القضائية من خلال القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة**

جاءت المادة 51 من نظام الأساسي للقضاة على ضرورة القيام بتدريب حول الإدارة القضائية لتولي منصب المسؤولية القضائية.

وقد عمل المشرع على تحفيز المسؤول القضائي لأداء مهام الإدارة حيث نصت المادة

28 على أنه "يصفيد القضاة المكلفون بمهام الإشراف على التدبير والتسيير الإداري للمحاكم من تعريض عن المهام يحدد بنص تنظيمي".

إن تعيين نواب المسؤولين القضائيين يندرج ضمن إعادة هيكلة الإدارة القضائية، بما يتماشى المستجدات التي همت سلطة القضاء.

<sup>52</sup> الفقرة الثانية من الفصل 1 من الدستور: "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات وتوagliها وتعاونها".  
والديمقراطية المواطنة التشاركية، وعلى مبادئ العدالة الجيدة، وروح المسؤولية بالمعاصرة".

## الفقرة الثانية : تحديث الإدارة القضائية من خلال الإصلاحات التشريعية المرتقبة

في إطار سعي المشرع المغربي إلى تهيئة بيئة قانونية تناسب التطور المذهل في مجال المعاملات التي تتم بطرق الكترونية، وبالتالي الانتقال من مرحلة التعامل الورقي

إلى مرحلة التعامل الإلكتروني، عمل المشرع على إتخاذ مجموعة تدابير همت بالأساس

إصدار قوانين جديدة أو تحديث نصوص أخرى؛ مثل :

\*- القانون رقم 03-07 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات (الفصول 3-607 إلى 11-607 من مجموعة القانون الجنائي المغربي).

\*- القانون رقم 03-03 المتعلق بمكافحة الإرهاب (الفصول 1-218 إلى 9-218 من مجموعة القانون الجنائي المغربي).

\*- القانون رقم 03-24 المتعلق بتعزيز الحماية الجنائية للطفل والمرأة (الفصل 1-503 والفصل 2-503 من مجموعة القانون الجنائي المغربي)

\*- الحماية الجنائية للمصنفات الرقمية في إطار القانون رقم 00-02 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بتاريخ 15 فبراير 2000.

وفي هذا السياق وبهدف الارتقاء بفعالية وتجاعة أداء المحاكم وتوفير عدالة تربية وفعالة في خدمة المتقاضين، تنزيلا للتوصيات التي تضمنها ميثاق إصلاح منظومة العدالة من خلال تبسيط المصاطر ورقمتها والحرص على جودة الخدمات القضائية وتسهيل الولوج إلى العدالة في إطار الإدارة القضائية عملت الوزارة على اتخاذ مجموعة من التدابير ذات الطابع التشريعي لعل أهمها تلك المقترحات التشريعية بخصوص مشروع قانون المسطرة المدنية ومشروع قانون المسطرة الجنائية والتي تستجيب والتحول الرقمي الذي يعرفه القطاع ،

### أولا : من خلال المسطرة المدنية :

مسودة مشروع ق م م جاءت بأربع مستجدات ترفع من نجاعة الإدارة القضائية وهي :

• التبليغ الإلكتروني؛

• التعيين التلقائي للقاضي؛

• التبادل الإلكتروني مع المين القضائية؛

• والإيداع الإلكتروني للعرائض والوثائق

### ثانيا : من خلال مشروع قانون المسطرة الجنائية

«المحصر الإلكتروني»

«التبليغ والتواصل الإلكتروني مع المحامون»

«أمر أقية القضائية الإلكترونية»

«تقنية الاتصال عن بعد»

### المبحث الثاني : التحول الرقمي بالإدارة القضائية واشكالاته

تلعب الوثيقة بشكل عام دوراً مهماً في تحديث الإدارة القضائية، والرفع من نجاعة الأداء القضائي، بالإضافة إلى مساهمتها في صدور الأحكام القضائية داخل أجل معقول، إذ يشكل بقاء الأداء القضائي للمحاكم، من الأسباب الأساسية التي تدعو إلى العمل على اعتماد الرقمنة والتي من شأنها الرفع من نجاعة الأداء القضائي، من خلال بدل معروفة من المجهودات في سبيل تحقيق ذلك.

وفي هذا الإطار، تصممت مختلف برامج القطاع الحكومي المكلف بالعدل منذ مطلع الألفية، الإحالة على مشاريع تأهيل القطاع وعصويته باستغلال الحرسية والمكنة، ووضع خطط وسياسات لمواكبة الثورة الرقمية، باعتبار النجوى الرقمي دعامة لتعزيز الشفافية والمساءلة<sup>13</sup>

يرتكز التحول الرقمي للعدالة على دعائم أساسية، وينطلي الأمر بالإجراءات والعمليات الألفية التي من شأنها إيجاج المحطوط الرقمي وانجر المشاريع المبرمجة وبالتالي بلوغ الأهداف المتوخاه من خلالها، بالإضافة إلى تحديث وإعداد النصوص القانونية المواكبة، فإن هذه الدعائم من شأنها تعزيز وتقوية النشئ التحتية وإثراء هذه النراج وتثريها والاستعانة من الممارسات العظلى وتكوين المتدخلين وتوعيتهم والتواصل معهم بالوسائل المتاحة والتي منتطرق للحديث عنها ضمن "المطلب الأول" من هذا المبحث .

إلا أنه رغم كل هذه الإصلاحات والمحسن التي عرفتها الإدارة القضائية لازالت تتخبط

في مجموعة من المشاكل التي ينبغي تجاوزها من جل الرفع من خدمة وإداء الإدارة

<sup>13</sup> الحمر بكير - محمد نورديك - دالة الطوارئ المصنفة ورهين نخبى المحكمة الرقمية ، مجلة الباحث للدراسات والبحوث القانونية والقضائية 35 من 63-64 بديها



القضائية الرقمية والتي ستطرق لبعضها ضمن "المطلب الثاني"

### المطلب الأول : تطوير اساليب العمل للرقى بالإدارة القضائية

عملت وزارة العدل في سبيل تحديث الإدارة القضائية وتعميم استغلال المعلومات داخل الجهاز القضائي، على توظيف جميع أشكال التعاون الدولي سواء التقني منها أو متعدد الأطراف وذلك لتفتح ما أمكن على التجارب الماثورية والقضائية الأجنبية، خاصة في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال والاستفادة منها خصوصاً ما أبانت عنه وسائل التكنولوجيا الحديثة في تحقيق تعبير لدى المحاكم وبحوثها من تقليدية إلى الكترونية<sup>44</sup>

وفي حصم المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل وخاصة مديرية التحديث فقد عملت على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث تم تنفيذ عدة مشاريع في هذا الميدان كانت لها انعكاسات مباشرة على مستوى الخدمات المقدمة للمواطن.

وبهذا فإنه ستحدث عن مرتكزات التحول الرقمي بالإدارة القضائية، والتي من شأنها خلق تعبير في سياق منظومة العدالة في "الفترة الأولى" ثم الحديث عن دور الخدمات المعلوماتية ضمن الإدارة القضائية في "الفترة الثانية".

### الفترة الأولى : مرتكزات التحول الرقمي

إن واقع خدمات المرافق العمومية ومتطلبات المرتفعين المتزايدة، دفعت الإدارات العمومية إلى مواكبة الثورة الرقمية، ووضع استراتيجيات واضحة يخية تحقيق إدرة عمومية مبنية على المعرفة، وقائمة على الشفافية، وتعمل بحد أدنى من الأوراق. هذا الواقع، ألزم الإدارة القضائية، أمام كثرة الانتقادات الموجهة لمنظومة العدالة، وما تضمنته تقرير المصعبات الدولية من مواجبات وانتقادات، على الاندماج على حيز اب أخرى، والبحث عن بديل، يخرج الإدارة القضائية من النمطية، ولعل هي مساهمة التوجهات الاستراتيجية الكبرى خاصة استراتيجية المغرب الرقمي 2013، واستراتيجية المغرب الرقمي 2020، جواب على ذلك

<sup>44</sup> عبد الحليم المرابطي، التسييم القضائي بين العدالة الترسيمية والعدالة لخدمة ام العدالة السببه الأولى 2013-ص 43

بوضع مقاربة شمولية تسحصر ثقافة التحول الرقمي على مستوى مختلف الجوانب المرتبطة بها سواء التشريعية منها أو التنظيمية

و لحل مرتكزات التحول الرقمي بالإدارة القضائية، والتي من شأنها خلق تعبير في نسق منظومة العدالة، متنوعة ومتعددة ومتكاملة فيما بينها، يمكن أن نخصها في النقاط التالية

**1** مرتكزات قانونية وتشريعية: توير ترسانة قانونية تسهل عملية انتقال الإدارة القضائية نحو التحول الرقمي واستعمال تقنيات ووسائل التكنولوجيات الحديثة في تسيير الشئ اليومي للإدارة القضائية وتكريس مفهوم العدالة الرقمي و المفتوحة

وفي هذا الصدد نجد الفصل 154 من الدستور يؤكد على أن يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنات في اللوج البهاء والبصاف في تعطيه التراب الوطني، وسمومية في أداء الخدمات تحصع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية وتحصع في تسييره المبادئ والقيم

الديمقراطية التي أقرها الدستور، ثم القانون 55.19 المطلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية في مادته "25 يجب على الإدارات أن تقوم برقمة المساطر والإجراءات المتعلقة بمعالجة وتسلم القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها وتلك المتعلقة بأداء المصيرف الإدارية ذات الصلة، وذلك في أجل أقصاه خمس 5 سنوات ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ".<sup>16</sup>

**2** مرتكزات ومقومات تنظيمية: توير مراد شرية ذات تكوين متنوع، وتهيلها لمواكبة استعمال التكنولوجيات الحديثة في تصريف العمل بالإدارة القضائية.

**3** مرتكزات تقنية: توير الوسائل التوجيكية اللازمة والأخمة المعلوماتية الضرورية لتسيير الإدارة القضائية من التحول نحو الحوسبة الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية وتحقيق المحكمة الرقمية.

وسنحوي التركيز على النقطة الأخيرة المتمثلة في المرتكزات التقنية ، على اعتبار أنها قطب الزحى لتغيير وسائل وأليات التفكير والتغيير بالإدارة القضائية من خلال الحديث عن مشروع

<sup>16</sup> المسمم الترجيبي للنسور الرقمي للعدالة في المغرب وزارة العدل يونيو 2020

حوسبة الإدارة القضائية من خلال تحديث أساليب الإدارة القضائية ، بما يكفل عقلية تدبير الموارد البشرية والمادية، والارتفاع بأدائها مع إرتكازها على استخدام التكنولوجيا الحديثة والحوسبة الشاملة للإجراءات والمساطر القضائية، في أفق تحقيق المحكمة الرقمية لسنة 2020<sup>16</sup> وأعلى عرار باقي البنيات الإدارية، عرف بناء المنظومة المعلوماتية للإدارة القضائية<sup>17</sup> التدرج، بدءا بتطبيقات بسيطة وجداول معلوماتية وصولا إلى منصات رقمية وسنحون من خلال هذه دراسة بـسط/ أهم التطبيقات التي تشكل محور المنظومة المعلوماتية للإدارة القضائية

### ❖ المنظومة المعلوماتية لتدبير قصدير وملاوت المحاكم

يعد برنامج تدبير القضاة "ساج" <sup>18</sup> "Système automatisé des juridictions"، أهم مشروع معلوماتي لوزارة العدل حيث تقدمه كبرنامج مندمج يرجع تاريخ تطوير نسخته الأولى إلى سنة 2006.

تم تطوير البرنامج في إطار التعاون بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع MEDA 2 الذي كان يهدف إلى تحسين وظائف النظام القضائي المغربي، وذلك بدعم مشاريع تحديث محاكم المملكة وتقوية القنات التنظيمية والهيكلية للوزارة ويتكون نظام تدبير القضاة "ساج" ، من ثلاث مكونات أساسية، وهي

1. تدبير القضاة المدنية،

2 تدبير القضاة الجزئية،

3 تدبير صناديق المحاكم.

ويعد نظام (S@J) ساج، حسب الوثائق التي تعرفه<sup>19</sup> برنامجا متكاملًا، وهو اللغة الأساسية نحو الالتجسد المادي للمساطر وتشمل العمليات الوظيفية لهذا النظام المعلوماتي جميع الإجراءات

<sup>16</sup> معتم على تقرير الإصلاح القضائي والتمويل المتعمد - حصة مقبوضات وزارة العدل والتعريف خلال سنة 2013 الصفحة 122 خلاصة ضوء تحت " الإدارة القضائية 2002

<sup>17</sup> د. عبد الرحيم، المجلس الإلكتروني للإدارة القضائية - مخرجات التعميم الرقمي ، عرض قدم تكرر بالمعهد العالي، عرض غير منشور

<sup>18</sup> قيدناه، وصيغة المعتمد، ج. ويغير مشروع برنامج حبيب محكم الصنعة المعمول به من طرف الاتحاد الأوروبي في نفس مشروع

بعد 2



والمستطر التي يمر منها الملف القضائي من تسجيله وإداء الرسوم القضائية في الحالات التي لم يشمها الاعفاء إلى آخر مرحلة وهو التنفيذ ومن شأن الاستغلال الأمثل لوظائف تمكين نظام تدبير القضايا لتحقيق مزايا عديدة منها :

- دعم الولوج إلى العدالة والقانون،
  - الرفع من جودة الخدمات التي تقدمها المحاكم،
  - تقريب القضاء إلى مهني القضاء والمتقاضين،
  - تسريع وثيرة العمل الإداري والقضائي،
  - تمكين المتقاضين من الاضلاع على مال ملفاتهم وتتبعها في ظرف رملي قياسي وبأقل كلفة،
  - توحيد عمس كتابة الصنط وكتابة النيابة العامة في سبيل القضاء الرجعية،
  - مساعدة بعض المحاكم من التحلي عن الازدواجية والشروع في استخراج السجلات في الدعامات الالكترونية،
  - استخراج احصائيات ومؤشرات مضبوطة يمكن عبر تحليلها صناعة قرار جيد (بالإدارة المركزية) بناء على معطيات مبيبة على أسس علمية،
- علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن رغم اعتماد تطبيق "سدج" لا يزال اللجوء إلى استخدام السجلات الورقية أمراً ضرورياً، خصوصاً في الإجراءات التي لا تخضع لتدبير النظام المعلوماتي لمختلف الذكر<sup>20</sup>

## الفقرة الثانية: دور الخدمات المعلوماتية ضمن الإدارة القضائية

امم محيط يعرف تحولات متواصلة (التحول الرقسي)، وإكراهات مختلفة، وجئت الإدارة نفسها، بكل مكوناتها، مدعوة إلى التلازم مع هذا السياق وإلى تبني المصاطر لإنجاح مشروع التعبير الذي تحدثه الوسائل التكنولوجية في أفق إقرار بادرة إلكترونية<sup>21</sup> كما أن ادراج تقنية المعلومات، قد ساهم في إحداث تغييرات إيجابية على العلاقة الرابطة بين الإدارة والمتعاملين معها إذ حاولت

<sup>20</sup> الحسن بكمير - محمد بوريكا - جلة السواري للعدية ورهق تعين المعكمه الرهيه ، مجلة البحبب للدراسات والإبحاث القانونية والقضائية 35 من 66

<sup>21</sup> عرهن هم حلال لاجتماع من لتقيم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بحدق المستطر والإجراءات والادارية التي لتسوجب لتبسيط برسم سنة 2017 2018 2019، الرابث الأرباء 17 ماي 2017 (غير منشور).



## 2. موقع محاكم www.mahakim.ma

يعتبر موقع محاكم<sup>26</sup>، موقع خدماتي موجه للعموم، يوفر الخدمات التي تقدمها محاكم المملكة التي تمت مكتبة إجراءاتها سواء منها العادية أو المتخصصة. ومن أهم خدمات الموقع:

- التعريف بالحريضة القضائية لمحاكم المملكة: عنوان المحكمة مدعّم بحارطة جغرافية تقريبية وروابط الاتصال من رقم هاتف وفاكس ويزيد إلكتروسي للرئاسة والنيابة العامة بالنسبة للمحاكم العادية والتجارية، إلى جانب رابط الموقع الإلكتروني للمحكمة؛
  - خدمت إلكتروسية عبر الخط تمكن من تتبع الملفات القضائية والرجعية والشكايات والمحاضر عن بعد والإطلاع على جداول الجلسات اليومية باختيار المحكمة وتحديث تاريخ الجلسة موضوع البحث؛
  - الإطلاع على الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية عن طريق البحث بمعايير متنوعة (المحكمة، إشارة الإعلان – تاريخ نشر الإعلان – موضوع الإعلان)؛
  - تحميل نماذج مطبوعات طلبات ومقالات يستعملها الوافد على المحكمة، تم وضعها رهـن إشرته لتعدي الدوم إلى المحكمة هـمـ لأجل سحب مطبوع هـرع<sup>27</sup>.
- هذا وينصص الموقع روابط تمكن من الولوج للموقع الإلكتروني لمحكمة النقص وتتبع الملفات أسـمـها، ورايط للولوج إلى مركز تتبع وتحليل الشكايات بوزارة العدل والحريات لإيدع أو تتبع شكاية عن بعد.

## 3. البوابة القانونية والقضائية لوزارة العدل http://adala.justice.gov.ma

يمكن وصف بوابة عدالة بحراس المعصيات والبيانات القانونية والقضائية، تم الرفع من هـمة هـه الحزاية بفصل التعاون مع بعض الماحرين الدوليين، باعتبار تطویر أن تطویر البوابة بعد أحد مكونات مشروع تحديث محاكم المملكة الممول من طرف الاتحاد الاورسي في إطار مشروع

<sup>26</sup> بعد موقع محاكم من جهة ممكن الموقع برسمي بوزارة العدل، ومن سـحه أحرى للتعبر عن استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، يـلـن بـ تسمية الموقع بـلـو من أي تعبير حكومي (gov) عكس موقع الوزارة الذي يـلـن إلى تسمية gov، كتعبير أنه موقع حكومي، حيث تم الاكتفاء بالـمـاـكـم me

<sup>27</sup> موقع محاكم [www.mahakim.ma](http://www.mahakim.ma)



مبدأ 2، 28، وبدراسة وتحليل مختلف صفحات الموقع، عشتج أن البوابة تمكن من:  
 \_ وضع المعلومة القانونية والقضائية رهن إشارة العموم؛  
 \_ استشارة قاعدة المعطيات القانونية والقضائية، بما في ذلك لاطلاع على النصوص القانونية في صيغة الجريدة الرسمية أو في صيغة نصوص معالجة يمكن تحميلها، توفير خيارات متعددة للبحث في نصوص قانونية، اجتهاد قضائي؛ اتفاقيات دولية؛ تقارير ودراسات وكذا، إتاحة فضاء للنقاش بين المهتمين بالعلوم القانونية عبر منتدى الحوار يمكن من تبادل الآراء ووجهات النظر

عبر أن هذه البوابة تشويبه مجموعة من النواقص، والتي يمكن اجمالها في النقاط التالية:  
 عدم تحيين مجموعة من النصوص القانونية مما يحث من حاجة البحث بالقاعدة، عدم تضمين البوابة باجتهادات قضائية جديدة، عيب ما يمكن من التفاعل مع الباحثين والمهتمين، وتجدر الإشارة إلى أن دستور 2011 ولاسيما الفصل 27 منه نص على الحق فيولوج إلى العدالة والقانون وتزويلا لهذا المقصود عملت الإدارة القضائية على غرار باقي المؤسسات الحكومية على مأسسة عملية استقبال المتقاضين والوافدين على المحاكم عبر حداث مكاتب الاستقبال<sup>29</sup>، والتي يتوخى تطويرها<sup>30</sup> إلى مكاتب الواجهة،<sup>31</sup> من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدمات الكترونية متعددة لتسهيل ولوج العموم للقانون والمعلومة القانونية ويهدف هذا الإجراء<sup>32</sup> إلى تسهيل الولوج إلى العدالة والقانون تزويلا لمقتضيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة التي تتضمن على:  
 "تحسين استقبال المواطنين والمواطنات بالمحاكم وتعميم المعلومة القانونية والقضائية" (النفقة 132 الهدف الفرعي السادس من الهدف الرئيسي السادس)، وتقوية القدرة التراسلية للمحاكم للمواطنين.

مع

<sup>28</sup> عبد المجيد خديجة وعمرود المعطوط الأمر رقمي لتحديث الإدارة القضائية 2012 غير منشور

<sup>29</sup> مكتب الاستقبال والأرشيف، والبنك الوحيد والوسيلة يجب نظام التسميات، والهدف واحد.

<sup>30</sup> منشور 2017 من 14 من 2 من أجل تحسين الولوج إلى السراير القضائية وحق مكاتب الواجهة بالمحاكم بتاريخ 16 فبراير 2017 موجه إلى المسؤولين القضائيين والمسؤولين الفرعيين الإقليميين.

<sup>31</sup> منشور 2017 من 3 من أجل تحسين الاستقبال والأرشيف بالإدارات العمومية والجمعيات المحلية والمؤسسات العمومية

<sup>32</sup> الدعم بتعليمات المنشور عدد 24 من 2 من أجل تحسين الولوج إلى السراير القضائية وحق مكاتب الواجهة بالمحاكم بتاريخ 16 فبراير

2017، موجه إلى المسؤولين القضائيين والمدبرين الفرعيين الإقليميين

ووفرت وزارة العدل والحريات منصات عديدة تتيح إمكانية تتبع مآل القضايا عبر الخط وتم دعم الاجراء باليات اخرى منها تصوير نصيب حصص بالهواتف الذكية يتعلق بخدمات العضوية الإلكترونية، الذي يوفر المعلومة القضائية على مدار 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع، كما يمكن من الحصول على المعطيات بشكل اني، وتتمثل هم الخدمات في:

- خدمة تتبع القضايا الاطلاع على معلومات ولانحة الإجراءات المتخذة في الملفات العديدة والزجيرة على مستوى محاكم المملكة؛
- خدمة لاطلاع على مآل طلبات السجل العنلي تتبع مراحل معالجة طلبات السجل العنلي التي تم وضعها عبر الانترنت<sup>33</sup>؛
- خدمة السجل التجاري العرب على الوثائق اللازمة لإنشاء المقاولات ، كما تمكن من البحث حول الوجود القانوني للمقاولات المسجلة في السجل التجاري سواء تعلق الأمر بأشخاص فائين أو أشخاص معنويين<sup>34</sup>؛
- خدمة الخريطة القضائية معرفة المحكمة المختصة للبت في النزاع حسب نوع القضية، كما يوفر التطبيق معلومات الاتصال بمختلف محاكم المملكة.
- خدمة لاطلاع على لانحة الاعلانات القضائية الاطلاع على مختلف الاعلانات الخاصة بالتبوعات العقارية والمنقولات المسجلة على مختلف محاكم المملكة، ما من شأنه تعزيز الشفافية والحفاظ على حقوق بعض الاطراف، التي يحشى ان تتأثر بعدم وصول المعلومة إلى أكبر عدد من المتأهين/المتزايين

<sup>33</sup> تركز خدمات المكتب الإلكتروني على السجل العنلي على الإنترنت، حيث يمكن المتأهين زيارة هاتفت الحصول على مستخرج السجل العنلي في الموقع المخصص لذلك وهو <http://casierjudiciaire.justice.gov.ma>، وتتمتعهم الخيار بسحب الوثائق رقم 3 من أي محكمة

ريغولي المعروف على مكتب السجل العنلي بالمحكمة سيجال بهدف الحصول على مستخرج السجل العنلي الخدمة عبر الخط (الانترنت) والتي تهم المتأهين المتزايين بذاقرا محكمة ومعالجة في النظام المعلوماتي الخاص بالسجل العنلي. لا الحصول على معلوماتهم الاسم المسجلين السجل في السجل التجاري يمكن الحصول على هذه المعلومات انطلاقا من موقع محاكم، أو الموقع الخاص بالمحكمة المعنية أو بوسيلة التتبع الخاص بالهواتف الذكية. منزه هذه الخدمة أنها تفسر جميع المعلومات التي تهم الشخص المعنوي، ووضعية المعد سديه والوضع المالي للشركة [هذا على] لخدمات الزملاء في وصية صموية إلى خير شك.

## المطلب الثاني : اشكالية التحول الرقمي بالإدارة القضائية

من تحديث الإدارة القضائية من أجل تحقيق نجاعة وحكمة قضائية يسير بشكل بطيء ومحدود، حيث بالرغم من كل الإصلاحات والانحازات التي قامت بها الوزارة المكلفة بالعدل لارالت لم ترقى إلى تطلعات المتقاضين ومساعدتي العدالة كما أن تبني مفهوم الإدارة الالكترونية يتطلب تكثيف الجهود من كافة العدلين في منظومة العدالة، من أجل تجاوز المفهوم التقليدي للإدارة وملاحظ أن الادارة القصاصة بالمعرب بكل مكوناتها تعاني من مجموعة من المعوقات والتحديات التي سنطرق لها في هذا المصوب من خلال فقرتنا نحن متخصص في الفقرة الأولى للحديث عن تحديثات لإدارة القضائية من خلال اشكالية تدبير الموارد- المالية والبشرية اما الفقرة الثانية سنخصصها للحديث عن ضعف التكوين في المجال المعلوماتي باعتباره أكبر تحدي يواجه الادارة القضائية

### الفقرة الأولى : اشكالية تدبير الموارد المالية والبشرية

#### أولاً : اشكالية تدبير الموارد المالية

بعد نقص الإمكانيات المادية أحد أهم التحديات التي تواجهها الإدارة القضائية، إذ تعدد هذا الإحيرة بجميع مكوناتها إلى توفير الميزانيات المطلوبة لتمويل المشاريع التي تساهم في إرماء التحول الرقمي خاصة على مستوى:

- تحديث البنية التحتية المعلوماتية؛
- توفير المعدات والوالم المعلوماتية؛
- إعداد دراسات للمواكبة التحول الرقمي؛
- اقتناء البرمجيات؛
- التشبيك والربط البيئي؛
- مشاريع المرتبطة بالأمن المعلوماتي؛
- مشاريع اقتناء نظام تدبير وتحليل قواعد البيانات والمنصات السحابية[45]؛
- تعميم اقتناء تقنية التوصل عبر النظام السمععي البصري للمؤتمرات «-VISIO

«conférence



• هذا من جهة ومن جهة أخرى نؤثر مدينا مادية لتوظيف موارد بشرية متخصصة ومؤهلة لمواكبة التحول الرقمي إضافة إلى ضرورة توفير اعتمادات مالية لتنظيم لنقابات العلمية و لتواصية بين الإدارة القصانية ومحيطها<sup>35</sup>، واعتمادات مالية لتكوين الموظفين وموكلتهم في عملية استعمال التكنولوجيات الحديثة في التصريف اليومي

وبالتالي إذا كان اتخاذ بعض مبادرات تحديث الإدارة القصانية قليل التكلفة، مثل تحديث النصوص القانونية المرتبطة بتسهيل المساطر وتنظيم المهن وتنظيم الطرق البديلة لحل النزاعات، فإن إدخال تكنولوجيا الإعلاميات في العمل العتصاني، وتوفير التجهيزات والمعدات الضرورية لذلك يتطلب اعتمادات مالية وبشرية ضخمة، لذلك يبقى التحديث رهين برنامج عمل يأخذ في حاسبه الإمكانيات المتاحة<sup>36</sup>

### ثانيا : اشكالية تسيير الموارد البشرية

لما بخصوص الموارد البشرية فإن أهم شيء نمانى منه الإدارة شكل عدم والإدارة القصانية شكل خاص هو ضعف وقلة الموارد البشرية، حيث كان من بين الإشكالات التي رصدها ميثاق إصلاح منظومة العدالة كما يعد تنمى الراسمال البشري عنصر أساسي لأي إصلاح إداري من أجل توسيع ثقافة المرفق العام من جهة ومن جهة ثانية، حدثت المشرع لأقسام متخصصة بالمحاكم الابتدائية يتطلب الأمر توفير موارد بشرية كافية، حيث تعلم أنه يوجد ما يماهر 80 محكمة ابتدائية بالمملكة الشيء الذي يحتج بالفعل إلى ثروة بشرية، وكلما تحدثنا عن هذا الكم الكبير من الموارد البشرية فإنه يستتبعه بالمقابل موارد مالية لها وهذا هو المشكل الأساسي في عدم توظيفها.

ومن الإشكالات المرتبطة بالتعصر البشري في عمله اليومي بالبرامج المعلوماتية، يمكن ذكر :

- قلة خبرة عدد كبير من مساعدي القضاء، في كيفية استعمال المعلومات للحصول على الإجراءات عن بعد عبر الخط، وكذلك باستعمال أجهزة الخدمة الذاتية داخل المحاكم.
- اشكالية تعدد المتدخلين في عملية التكوين، وغيب التنسيق فيما بينهم؛
- غياب مخطط مديري للتكوين؛
- ضعف تكوين المستمر فيما يتعلق بالمجال المعلوماتي؛
- غياب استراتيجية تواصلية مع المرتفقين عن طريق عملية ترويج وإشهار الخدمات المعلوماتية.

<sup>35</sup> الكتيب الأبيض، 11 تمسبه من أجل تنظيم الشركة المتكاملة في ثغرة العزوبة، الميسر السري الثالث للشك التوحيد ورثته 12

نغير 2017، الربط

<sup>36</sup> هذا المسجد هجمة تفتت الإدارة الأساسية وجودة الخدمات المقدمة من قبل الميسر المدور، السنة 2003، ص 18

ومن الإشكاليات أيضا نجد التوظيف التقليدي للموارد البشرية الذي يعتمد على الكفاءات القانونية حيث أصبح من الضروري الاتجاه نحو توظيف كفاءات أخرى ذات تكوينات متخصصة ونوعية من تلك المهندسين والتقنيين وتدبير المشاريع وغيرها.<sup>37</sup>

### المقرة الثانية : ضعف التكوين في المجال المعلوماتي

- حيث أن توفير التجهيزات الالكترونية واعتماد الرقمنة في الإدارة العضائية يستتبعه توفير مجموعة من الاطر التي تتوفر على تكوين عال في مجال الصعوميات داخل الإدارة كما ان الاعتماد على التكوين الأساسي التي تتلقاه بعض طر الإدارة العضائية في بداية مسارها المهني يعتبر غير كاف لوحده ولا يستطيع ان يؤمن للقاصي أو لكاتب الضبط ما يحتاج إليه من معلومات نهم هذه النقطة وبأثيره على مردودية عمله<sup>38</sup>وبهذا من التمول الرقمي افصح عن عدة إشكاليات ههما

عدم علم ومعرفة المتقاصين بجميع وسائل التكنولوجيا سواء تعلق الأمر التقليدية أو الحديثة

عدم استعمال الحاسوب من قبل القضاة رغم وجوده<sup>39</sup>

-انعدام بنية تحتية رقمية كبيرة سواء المتعلقة بتلك المحصصة بحفظ المعلومات و الأرشيف الالكتروني والذي يتطلب كلفة باهظة كل ما يتعلق بالأمر المعلوماتي إلى جانب شراء بعض الحرائم والحواشب وشبكات الريص

غياب التأهيل والتكوين لأعمق و لأشمل كاستعمال الحاسوب والبرمجيات

وتم صعب الاهتمام بصيانة المعدات المعلوماتية والتي تبقى بعد أول عطب عرضة للتضوع والصدا سون أن تتم صيانتها وإعادة تشغيلها، لهذا من المألوف أن صصدم المرفق بعبارة "الحاسوب معطل" أو " الشبكة لا تعمل" وبالتالي نجد نفسه امام عامل معطل ومؤخر لعصالح المواطنين يدل ان يكون عامل تسريع حتمة نهم.

37 محمد البعداني المحكمة للرقمنة بين إكراهات الواقع و الممارسة وبمادة للعدالة الرقمنة، منشور بتاريخ 2 سبتمبر 2020 على الساعة 23:00 لمر الموقع [ashfaq.ma](https://ashfaq.ma) المحكمة للرقمنة بين إكراهات الواقع و الممارسة

38 خديجة علي، كتابة الضبط لدى المحاكم التجارية، لية خصوصية، ص 66

39 عبد السلام الحصري الإدارة الالكترونية ورهان التنمية مجلة المتوسط للدراسات القانونية و العضائية، العدد الثاني صفحة: 504

## خاتمة

إن تحديث الإدارة العضائية ومواكبتها للتطور العلمي التكنولوجي المتزاور والمتلاحق ومتغيرات العلوم مطلب ينادي به الجميع ويأمل في تحقيقه الكل، ولذلك يجب أن تتصاهر الجهود من طرف كل الفاعلين حتى تتمكن الإدارة العضائية بلاندا من تمثيل الركب وتتحرك بشكل كبير في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا والاعلام، وتستفيد من فوائد التحول الرقمي

وكما سبق الذكر فلا ريب أن التحول الرقمي بالإدارة لعضائية يجب توفر مجموعة من المفومات الأساسية التي تطرقنا لها في عرضنا والتي سنتعمل لا محالة على التنصدي لما يعنيه المتقلضون من هشاشة وتعقيد ونبطء العالمة، وهذا ما تتيحه التطبيقات والخدمات الإلكترونية من تبسيط وشعافية المسطر والرفع من جودة الأحكام والخدمات العضائية، وتسهيل وروح امتقاصين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتعيد الأحكام إلى جانب تأهيل المهر العضائية وتأهيل الموارد البشرية

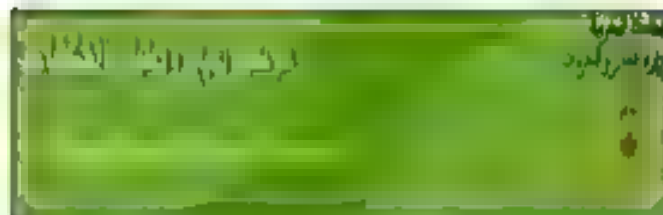
ملاحق لبعض الخدمات الالكترونية الاساسية المقدمة للعموم في اطار تحديث الادارة القضائية:

## عدالة البوابة القانونية والقضائية لوزارة العدل بالمملكة المغربية





# مرکز تتبع و تحليل الشكايات



مرحباً بكم في الموقع الخاص بالشكايات

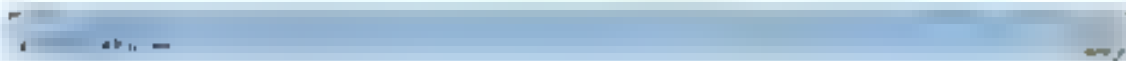
Bienvenue sur le site e-Plainte

تفضلوا باختيار اللغة: اللغة العربية

العربية Français

## الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة



الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة



الجامعة الإسلامية - غزة

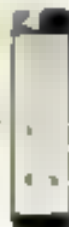
الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة



الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة

الجامعة الإسلامية - غزة



تَقْلِيد

تسمى هذه الحركات الحركات الحلقية التي تحدث في الحلق من غير أن يكون لها أي تأثير على الحركات الحلقية التي تحدث في الحلق. وتسمى هذه الحركات الحركات الحلقية التي تحدث في الحلق من غير أن يكون لها أي تأثير على الحركات الحلقية التي تحدث في الحلق.

تعمیر و ترمیم

حکومتی و غیر حکومتی



ما سي نطلب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ

يوفر البرنامج والبول شروط استخدام الخدمة كمرحلة لاحقة



## المراجع المعتمدة

- الطماوي سليمان محمد، مبادئ علم الإدارة العامة، بيروت، دار الفكر العربي الطبعة الثالثة، 1965 ،
- خديجة عدلي، كتابة الضبط لدى المحاكم التجارية، أية خصوصية، دون ذكر الطبعة
- عبد المجيد غميحة وآخرون: المخطط الاستراتيجي لتحديث الإدارة القضائية 2012 غير منشور
- عبد الرحمن الشرقاوي : التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية والعدالة المكملة أو البديلة الطبعة الأولى 2013
- ميثاق إصلاح منظومة العدالة، يوليو 2013
- تقرير وزارة العدل، سنة 2015
- المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة في المغرب. وزارة العدل يونيو 2020
- وزارة العدل والحريات، مشروع المحكمة التوجيهية
- عمر رحيم، الخدمات الالكترونية للإدارة القضائية : مخرجات التحول الرقمي ، عرض قدم تكوين بالمعهد العالي، عرض غير منشور.
- عمر رحيم، الخدمات الالكترونية للإدارة القضائية : مخرجات التحول الرقمي ، عرض قدم تكوين بالمعهد العالي، عرض غير منشور.
- معالم على درب الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة – حصيلة منجزات وزارة العدل والحريات خلال سنة 2013
- الكتاب الأبيض، 11 توصية من أجل تنافسية الشركات المتوسطة في التجارة الخارجية، المؤتمر السنوي الثالث للشبك الوحيد بورتيف، 12 جنتير 2017، الرباط.
- خلاصة ندوة تحديث الإدارة القضائية 2002.
- عرض قدم خلال اجتماع من تنظيم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية لتحديد المساطر والإجراءات الإدارية التي تستوجب التبسيط برسم سنة 2017-2018-2019، الرباط، الأربعاء 17 ماي 2017 (غير منشور).

## المراسيم :

- مرسوم بمثابة ميثاق وطني للانتماء الإداري، والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 ديسمبر 2018 تحت عدد 6738 ،والذي دخل حيز التنفيذ منذ نشره بالجريدة.

## المجلات العلمية :

- عبد السلام العنصرى الإدارة الالكترونية ورهان التنمية . مجلة المتوسط للدراسات القانونية و القضائية :العدد الثاني .



- عصام يعقوبي : الإدارة الإلكترونية في ظل القوة الرقمية مقال منشور في مجلة القانون المغربي
- الحسن دكاير - محمد بوزديكا : حالة الطوارئ الصحية ورهان تفعيل المحكمة الرقمية ، مجلة الباحث للدراسات والابحاث القانونية والقضائية، عدد 35 .
- عبد المجيد ضبيعة: تحديث الإدارة القضائية وجودة الخدمات العدالة، مجلة المعيار، العدد 29، السنة 2003
- برنامج الحكومة الإلكترونية وتنزيلاته بوزارة الاقتصاد والمالية، مجلة المالية، عدد 21 يناير 2014.

### • مواقع الكترونية :

- علي بنصالح ال صمع : بالتحول الرقمي كمرتكز استراتيجي لقيادة التحول الاقتصادي التحويل من الرابط التالي: <https://www.mile.org/images/2018/citc.pdf>
- رشيد صدوق : الإدارة القضائية ومبدأ استقلال القضاء في المغرب منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة نظر الموقع :  
<https://www.google.com/amp/s/mahkamaty.com/blog/2015/03/20/%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25A5%25D8%25AF%25D8%25A7%25D8%25B1%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2582%25D8%25B6%25D8%25A7%25D8%25A6%25D9%258A%25D8%25A9-%25D9%2588%25D9%2585%25D8%25A8%25D8%25AF%25D8%25A3-%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2582%25D9%2584-%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2582%25D8%25B6%25D8%25A7/amp>
- محمد البغدادي : المحكمة الرقمية بين إكراهات الواقع و الممارسة ونجاعة العدالة الرقمية، منشور بتاريخ 2 شتنبر 2020 على الساعة 23:00 انظر الموقع: hashtag.ma المحكمة الرقمية بين-إكراهات-الواقع-وما/
- موقع محاكم [www.mahakim.ma](http://www.mahakim.ma)
- منشور الوزير الأول رقم 3/2011 الخاص بتحسين الاستقبال والإرشاد بالإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.  
[http:// casierjudiciaire.justice.gov.ma](http://casierjudiciaire.justice.gov.ma)

الفهرس	رقم الصفحة
مقدمة .....	3
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي والتنظيمي للإدارة القضائية .....	6
المطلب الاول : الاطار المفاهيمي للإدارة القضائية .....	6
الفقرة الاولى : مفهوم الإدارة القضائية .....	6
الفقرة الثانية : اهداف الإدارة القضائية .....	7
المطلب الثاني : الاطار التنظيمي للإدارة القضائية .....	9
الفقرة الاولى : الادارة القضائية من خلال القانون التنظيمي للمجلس الأعلى القضائية و النظام الأساسي للقضاة .....	9
الفقرة الثانية : تحديث الإدارة القضائية من خلال الإصلاحات التشريعية	
المرتبة .....	10
المبحث الثاني : التحول الرقمي بالإدارة القضائية واشكالاته .....	12
المطلب الاول : تطوير اساليب العمل للرقى بالإدارة القضائية .....	12
الفقرة الاولى : مرتكزات التحول الرقمي .....	13
الفقرة الثانية: دور الخدمات المعلوماتية ضمن الإدارة القضائية .....	16
المطلب الثاني : اشكالية التحول الرقمي بالإدارة القضائية .....	21
الفقرة الاولى : اشكالية تدبير الموارد المالية والبشرية .....	21
الفقرة الثانية : ضعف التكوين في المجال المعلوماتي .....	23
خاتمة .....	24
ملحق .....	25
المراجع المعتمدة .....	28
الفهرس .....	31